



Distr.: General
22 February 2022
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة عشرة

أبيدجان، كوت ديفوار، 9-20 أيار/مايو 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والقضايا المواضيعية

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: العواصف الرملية والترابية

مذكرة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، بموجب مقرره م/25-أ-14، أن تعد تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر وعن متابعة مسألة العواصف الرملية والترابية لعرضه في الدورات القادمة.

ويقدم هذا التقرير موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في الفترة من عام 2019 إلى عام 2021. وهو يتضمن استنتاجات وتوصيات بشأن سبل ووسائل تعزيز القدرات والجهود الجارية من أجل التصدي للأثار السلبية للعواصف الرملية والترابية، بما في ذلك إدارة المصادر البشرية المنشأ.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	4-1	أولاً - معلومات أساسية
4	24-5	ثانياً - التقدم المحرز في التنفيذ
4	8-5	ألف - تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية
5	11-9	باء - الدعوة والتعاون وإقامة الشراكات وبناء القدرات
6	24-12	جيم - إعداد السياسات الوطنية والإقليمية وتنفيذها
10	26-25	ثالثاً - تحليل الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية
11	30-27	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
			المرفقات
12		الأول - موجز لعناصر خطة العمل وما يرتبط بها من نشاط تابع لتحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية...
15		الثاني - تحليل موجز للتحقيق في العواصف الرملية والترابية

أولاً- معلومات أساسية

1- في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعقودة في عام 2015، طلبت الأطراف إلى الأمانة أن تشارك، في إطار ولاية الاتفاقية ونطاقها، في شراكات تعزز بناء القدرات على مواجهة العواصف الرملية والترابية (المقرر 9/م أ-12). وفي وقت لاحق، اعتمد مؤتمر الأطراف مقررين بشأن العواصف الرملية والترابية، وهما المقرران 31/م أ-13 و 25/م أ-14. وقد وجهت هذه المقررات أنشطة الأمانة لبناء قدرات الأطراف على التصدي للعواصف الرملية والترابية.

2- وطلب المقرر 25/م أ-14 إلى الأمانة والمؤسسات والهيئات المختصة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تقوم، في نطاق الاتفاقية والولاية المنصوص عليها في الاتفاقية ورهناً بتوافر الموارد، بما يلي:

(أ) وضع ونشر الصيغة النهائية للخلاصة الوافية فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية: معلومات وإرشادات بشأن تقييم ومعالجة المخاطر التي تشكلها العواصف الرملية والترابية (الخلاصة الوافية فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية)، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومنظماتها المتخصصة المعنية، والتشجيع على استخدامها؛

(ب) القيام، بالتعاون مع الوكالات الأخرى المعنية، بتحسين الخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني؛

(ج) القيام، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات والشركاء المعنيين، ببناء قدرات الأطراف على التصدي للعواصف الرملية والترابية من خلال وضع مجموعة أدوات لدعم عملية صنع القرارات.

3- وطلب الأطراف في المقرر نفسه إلى الأمانة أن تواصل، في حدود نطاقها وولايتها ورهناً بتوافر الموارد، المشاركة في تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية، وأن تعزز تعاونها وتنسيقها مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها ومعاهداتها لمعالجة مسألة التخفيف من حدة مصادر العواصف الرملية والترابية. وطلبت أيضاً إلى الآلية العالمية أن تدعم، في نطاقها وولايتها، وضع المشاريع التحولية الرامية إلى مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، ووضع خيارات تمويل تدابير التخفيف من حدة المصادر البشرية المنشأ لهذه العواصف. كما طلب مؤتمر الأطراف في المقرر نفسه إلى الأمانة أن تعد تقريراً عن تنفيذه وعن متابعة مسألة العواصف الرملية والترابية لعرضه في دورتها الخامسة عشرة.

4- وبناء على هذه الإجراءات، يتناول هذا التقرير الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة والآلية العالمية، بالتعاون مع كيانات ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة والدول الأطراف، بشأن العواصف الرملية والترابية. وهو يقترح عناصر يتعين مراعاتها عند اتخاذ إجراءات إضافية لدعم تنفيذ إطار السياسات للدعوة إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية بهدف تعزيز التخفيف من حدة مصادر العواصف الرملية والترابية في سياق تحييد أثر تدهور الأراضي وتعزيز القدرة على التكيف والتأهب. وتقرّح الأمانة هذه العناصر بهدف تحفيز عملية تنفيذ الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة 2018-2030، وبلوغ الغايات الوطنية الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي، وتنفيذ التزامات الأطراف بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - التقدم المحرز في التنفيذ

ألف - تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية

5- تواصل الأمانة المشاركة بنشاط في تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية، الذي نشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 225/72، للمساهمة في التصدي لهذه العواصف على الصعيد العالمي⁽¹⁾. وأنشئ التحالف رسمياً في مؤتمر الأطراف الرابع عشر في نيودلهي في عام 2019.

6- والتحالف، الذي هو جمعية طوعية تعنى بمكافحة العواصف الرملية والترابية وتضم أكثر من 15 عضواً يمثلون كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية وأعضاء منتسبين إليها، يقوم، منذ إنشائه، بوضع الترتيبات التنفيذية، بما يشمل اختصاصات وتوجيهات عملية للإدارة واستراتيجية وخطة عمل. والتحالف الذي تقوده حالياً منظمة الأغذية والزراعة يُرأس بالتناوب لمدة سنتين. وتتمثل ولاية التحالف، كما يحددها الأعضاء المشاركون، فيما يلي:

(أ) تعزيز وتنسيق استجابة تعاونية من جانب منظومة الأمم المتحدة بهدف التصدي للعواصف الرملية والترابية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، وضمان اتخاذ إجراءات موحدة ومتسقة؛

(ب) تسهيل تبادل المعارف والبيانات وأفضل الممارسات بين أعضاء التحالف لمكافحة العواصف الرملية والترابية بشكل فعال ومتناسك؛

(ج) تشجيع وتعزيز التعاون في إطار المبادرات والأنشطة التي يضطلع بها أعضاء التحالف، بما في ذلك الدعوة وتعبئة الموارد؛

(د) تسهيل الحوار والتعاون بين البلدان المتأثرة ومنظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا العواصف الرملية والترابية بشكل جماعي؛

(هـ) تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء، وتوعيتها وتحسين تأهبها للعواصف الرملية والترابية وتصديها لها في المناطق المتأثرة.

7- واستناداً إلى استراتيجية التحالف، وضعت خطة عمل للفترة 2020-2022، بما في ذلك تشكيل خمسة أفرقة عاملة، وهي: الفريق العامل الأول: التكيف والتخفيف؛ والفريق العامل الثاني: التنبؤ والإنذار المبكر؛ والفريق العامل الثالث: الصحة والسلامة؛ والفريق العامل الرابع: السياسات والحوكمة؛ والفريق العامل الخامس: الوساطة والتعاون الإقليمي.

8- وتتضمن خطة عمل التحالف، التي تتسم بالمرونة في طبيعتها لاستيعاب الأولويات والفرص الناشئة، سلسلة من الإجراءات الموجهة إلى الأعضاء وكذا إلى جهات فاعلة أخرى وجهات مستفيدة معنية. وتتألف من خمسة عناصر عمل وأنشطة ذات صلة تعكس أولويات عمل الأمانة فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية على النحو الذي حدده الأطراف. ويرد موجز لعناصر العمل هذه ومكونات الأنشطة ذات الصلة في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

(1) <<https://digitallibrary.un.org/record/1467245?ln=en>>.

باء - الدعوة والتعاون وإقامة الشراكات وبناء القدرات

1- الدعوة والتعاون وإقامة الشراكات

9- ساهمت الأمانة في تقرير الأمين العام المعنون "مكافحة العواصف الرملية والترابية" والمقدم إلى الدورات الرابعة والسبعين (2019) والخامسة والسبعين (2020) والسادسة والسبعين (2021) للجمعية العامة للأمم المتحدة (A/74/263)⁽²⁾، وA/75/278⁽³⁾، وA/76/219⁽⁴⁾، على التوالي. وتسلسل التقارير الضوء على الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانة الاتفاقية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجموعة من أصحاب المصلحة، وتغطي الفترة من منتصف عام 2018 إلى منتصف عام 2019، ومن منتصف عام 2019 إلى منتصف عام 2020، ومن منتصف عام 2020 إلى منتصف عام 2021 على التوالي. وهي تؤكد الإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أربعة مجالات رئيسية هي: '1' الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات؛ و'2' الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛ و'3' تخفيف الأثر، والقابلية للتأثر، والقدرة على التكيف؛ و'4' التخفيف من حدة مصادر العواصف الرملية والترابية.

10- وتعاونت الأمانة أيضاً تعاوناً وثيقاً مع الشركاء، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات والدول الأطراف، في مجال تشجيع السياسات والتوعية لمكافحة العواصف الرملية والترابية من خلال تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية والتعاون الثنائي، على النحو التالي:

(أ) تعاونت الأمانة مع تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية في تنظيم حدث جانبي بشأن "العواصف الرملية والترابية: قضية حاسمة للتكيف مع تغير المناخ" في الاجتماع التحضيري لدورة مؤتمر الأطراف المعقود في ميلانو في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

(ب) شاركت الأمانة افتراضياً في اجتماع اللجنة التوجيهية للنظام الاستشاري والتقييمي للإنذار بالعواصف الرملية والترابية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية الذي عُقد في الفترة من 11 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في هانغتشو، بالصين؛

(ج) اشتركت الأمانة مع مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في وضع منشورين هما: " Guideline on Monitoring and Reporting the Impact of Sand and Dust Storms " و " Sand and Dust Storms Risk " (5) و " Assessment in Asia and the Pacific " (6).

(2) <<https://digitallibrary.un.org/record/3825221?ln=en>>

(3) <<https://digitallibrary.un.org/record/3878284?ln=en>>

(4) <<https://digitallibrary.un.org/record/3937026?ln=en>>

(5) <<https://apdim.unescap.org/sites/default/files/2021-06/Guidelines%20on%20monitoring%20and%20reporting%20the%20impacts%20of%20sand%20and%20dust%20storms%20through%20the%20Sendai%20Framework%20monitoring-31%20May%202021.pdf>>

(6) <<https://apdim.unescap.org/sites/default/files/2021-09/APDIM-Sand%20and%20Dust%20Storms%20Risk%20Assessment.pdf>>

2- بناء القدرات

11- تتكبد الأمانة على إعداد مجموعة من المواد التدريبية لبناء القدرات، بما في ذلك دورات التعليم الإلكتروني تمشياً مع الخلاصة الوافية ومجموعة الأدوات المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية. وتستهدف الدورات التدريبية والمواد الداعمة المكلفين بالتصدي لمسألة العواصف الرملية والترابية (بما في ذلك مراكز التنسيق الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر). وينصب التركيز على إذكاء الوعي بالتحديات التي تمثلها العواصف الرملية والترابية بالنسبة للمجتمع، وتطوير وتحديد سبل ووسائل التصدي لها. وتشمل مواضيع الدورات التدريبية الأولية، في جملة أمور، ما يلي: (1) تقييم المخاطر، بما في ذلك تقييم القابلية للتأثر والأثر الاقتصادي؛ و(2) تحديد الأسباب؛ و(3) الرصد والإنذار المبكر؛ و(4) التخفيف من حدة مصادر وأثار العواصف الرملية والترابية.

جيم- إعداد السياسات الوطنية والإقليمية وتنفيذها

12- ما فتئت الأمانة تساعد في إعداد السياسات والأطر الوطنية والإقليمية بالتعاون مع الشركاء ووفقاً لإطار السياسات للدعوة إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية. ويلخص هذا الجزء نشاط الأمانة في هذا المجال، على النحو الذي يحدده المقرران 31م/أ-13 و25م/أ-14.

1- الرصد والتنبيه والإنذار المبكر والتأهب: الخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية

13- شهدت الخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية⁽⁷⁾ مزيداً من التنقيح، وباتت متاحة من خلال واجهة مستخدم على شبكة الإنترنت. هذه الخريطة تستند إلى مجموعات بيانات ومعلومات عالمية متاحة للعموم بما فيها صور مأخوذة بالاستشعار من بُعد، وتهدف إلى توفير مجموعة من الخرائط الرقمية ذات المرجعية الجغرافية بدقة قدرها كيلومتر واحد لدعم التدابير المتخذة على الصعيد الوطني من أجل إدماج تدابير التخفيف من مصادر هذه العواصف في عملية تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي. وقد وضعت الخريطة الأساسية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبدعم من خبراء اختيروا من قبل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.

14- والخريطة الأساسية تركز تحديداً على حالة سطح التربة، بما في ذلك بارامترات قوام التربة وبنيتها ورطوبتها ودرجة حرارتها بالاقتران مع الغطاء النباتي، من أجل تحسين عملية الكشف عن المصادر النشطة والخامدة لهذه العواصف، مع مراعاة الطابع الموسمي للمصادر والأحوال الجوية الشديدة، كالجفاف. وقد تسهم في تحديد أنماط مصادر هذه العواصف، بما في ذلك المصادر الصغيرة الحجم والثابتة. وهذه المعلومات ضرورية في تخطيط إجراءات التخفيف، ورصد المصادر، والإنذار المبكر، وتقييمات المخاطر والآثار والقابلية للتأثر على الصعيد الوطني والوطني والإقليمي.

(7) <<https://maps.unccd.int/sds/>>.

2- تخفيف الآثار والقابلية للتأثر والقدرة على التكيف

(أ) الخلاصة الوافية فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية: معلومات وإرشادات بشأن تقييم ومعالجة المخاطر التي تشكلها العواصف الرملية والترابية

15- وضعت الأمانة الصيغة النهائية للخلاصة الوافية⁽⁸⁾ ونشرتها بالتعاون مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة لحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وكذا مع خبراء وشركاء خارجيين.

16- والهدف من الخلاصة الوافية هو توفير معلومات وتوجيهات بشأن كيفية تقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بالعواصف الرملية والترابية، والتخطيط لإجراءات مكافحتها. وتجمع الخلاصة الوافية معلومات وتوجيهات مستقاة من طائفة مصادر واسعة. وهي تشمل وضع النهج والأطر المنهجية اللازمة لجمع البيانات، والتقييم، والرصد، والإنذار المبكر، والتخفيف من الآثار والتأهب لها، ورسم خرائط المصادر والتخفيف من حدة المصادر البشرية المنشأ، والتي تعتبر ضرورية لوضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بهذه العواصف على الصعيد دون الوطني والإقليمي والعالمي، مع مراعاة المبادئ الواردة في إطار السياسات للدعوة إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية والطبيعة المتعددة القطاعات والتخصصات للتأثير الذي قد يكون لهذه العواصف على المجتمعات والاقتصادات والبيئة.

(ب) مجموعة أدوات العواصف الرملية والترابية

17- وضعت الأمانة مجموعة أدوات بشأن العواصف الرملية والترابية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والشبكة العالمية لتُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد وكذا مع خبراء خارجيين. والهدف العام من مجموعة الأدوات هذه هو تيسير حصول أصحاب المصلحة على الأدوات والمنهجيات والنهج ودراسات الحالة وغيرها من الموارد لدعم وضع وتنفيذ السياسات والخطط المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية على مختلف المستويات.

18- وتهدف مجموعة الأدوات هذه إلى تجميع المعارف والمعلومات والبيانات الموجودة، وكذا الأدوات والمنهجيات التي وضعها خبراء العواصف الرملية والترابية وكيانات الأمم المتحدة وشركاء آخرون. وتُعرض السمات والعناصر الرئيسية لهذه المجموعة في خمس وحدات، وهي: '1' رسم خرائط مصادر العواصف ورصدها؛ و'2' التحكم في مصادر العواصف وإدارتها؛ و'3' المراقبة والرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛ و'4' تقييم المخاطر والقابلية للتأثر وتحديدها؛ و'5' التأهب والتخفيف من حدة المصادر. وسيتاح الجيل الأول من مجموعة الأدوات هذه بحلول منتصف عام 2022 من خلال واجهة مستخدم على شبكة الإنترنت.

19- وفي إطار عملية وضع مجموعة الأدوات، واستناداً إلى الخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية، تتكَب الأمانة على وضع منصة مدمجة لنظم المعلومات الجغرافية بهدف تلبية الاحتياجات من البيانات للعديد من الأدوات التي تكون مثالية عندما تُستخدم كمجموعة، مثل '1' التنبؤات الطويلة الأجل والتطور في الوقت شبه الحقيقي لأحداث العواصف الرملية والترابية. و'2' الآثار المتوقعة

(8) <<https://www.unccd.int/publications/coming-soon-sand-and-dust-storms-compendium-information-and-guidance-assessing-and>>

لأحداث العواصف الرملية والترابية وتدابير الإنذار؛ و'3' الآثار السابقة والممكنة مستقبلاً للعواصف الرملية والترابية؛ و'4' المعلومات المتعلقة بالمخاطر والقابلية للتأثر وتدابير الحد منها؛ و'5' البيانات التي تحدد معايير التدخل (مثل هطول الأمطار وسرعة الرياح والغطاء النباتي ونوع استخدام الأراضي وغيرها). وتهدف منصة نظم المعلومات الجغرافية المنشودة إلى توفير أداة تقنية لتجميع وربط وتقديم مجموعة واحدة أو أكثر من البيانات المستتدة إلى نقاط بيانية ذات مرجعية جغرافية ومكانية. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى خيارات يختارها المستخدم من أجل:

- (أ) تصور عدة مجموعات بيانات متطابقة عن طريق إدماج بيانات يمكن الوصول إليها عند الطلب؛
- (ب) تقديم تحديثات في الزمن شبه الحقيقي لمجموعات البيانات ذات الصلة، بما في ذلك عمليات الإنذار بالعواصف الرملية والترابية؛
- (ج) تحليل التغييرات الزمنية لمجموعات بيانات محددة وعرضها؛
- (د) مقارنة التغييرات الزمنية في مختلف مجموعات البيانات؛
- (هـ) ربط المعلومات بمواقع محددة في وقت معين أو لفترات معينة؛
- (و) السماح بالوصول إلى البيانات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، وبتحديد أثر تدهور الأراضي، وبالتخفيف من الأثر، وبغير ذلك من المعلومات المفيدة لإدارة مسألة هذه العواصف.

3- التخفيف من حدة أثر المصادر: التخطيط والتنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي

20- ما فتئت الأمانة تساعد في وضع الخطط والسياسات والأطر الوطنية والإقليمية وفقاً لإطار السياسات للدعوة إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، مع التركيز على التخفيف من حدة الأثر، بما في ذلك إدارة المصادر البشرية المنشأ. وقد أطلقت عدة مشاريع رائدة ونفذت مع شركاء على الصعيد الوطني والإقليمي في نيجيريا وآسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان) وشمال شرق آسيا (الاتحاد الروسي والصين وجمهورية كوريا ومنغوليا) لصياغة خطط واستراتيجيات وطنية و/أو إقليمية بشأن مسألة العواصف الرملية والترابية من شأنها تسريع الإجراءات الفورية على أرض الواقع. والهدف من ذلك هو القيام، على جميع المستويات، بتعزيز تأهب السكان المتضررين وقدرتهم على التكيف مع تعزيز التعاون والتعاقد بين أصحاب المصلحة المعنيين.

21- وتعاونت الأمانة والآلية العالمية مع تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية في وضع تصور لبرنامج عالمي لمكافحة هذه العواصف من أجل تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي⁽⁹⁾. وقد أعد مشروع مذكرة مفاهيم، بقيادة الفاو وبالتشاور مع الأمانة والآلية العالمية وأعضاء التحالف الآخرين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهو يستند إلى الأنشطة التي تضطلع بها حالياً الفاو واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مجال العواصف الرملية والترابية. وترتبط مذكرة المفاهيم بين العواصف الرملية والترابية وبين تحييد أثر تدهور الأراضي، وتشير إلى وجود علاقة معقدة ومتأزرة بين هذه العواصف وتدهور الأراضي. وتؤكد المذكرة كذلك أن السياسات الرامية إلى تجنب تدهور الأراضي أو الحد منه و/أو عكس اتجاهه

(9) الفقرة 3 من المقرر 25/م 14-14، يدعو تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية وغيره من كيانات الأمم المتحدة، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية، إلى [...] استكشاف العناصر الممكنة لمبادرة أوسع نطاقاً تتعلق بالعواصف الرملية والترابية".

سيكون لها أيضاً أثر التخفيف من حدة مصادر العواصف الرملية والترابية، بما يحقق فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية متعددة على الصعيد الوطني والعالمي.

22- ويتمثل الهدف من البرنامج العالمي في '1' تعزيز قدرة المجتمعات المحلية المعتمدة على الزراعة والمتأثرة بزيادة التعرض لتغير المناخ وزيادة مخاطر وآثار العواصف الرملية والترابية، على التكيف، مع الحد من تدهور الأراضي و/أو عكس اتجاهه؛ و'2' تهيئة بيئة تمكينية لتسريع وتيرة الحد من مصادر العواصف الرملية والترابية ومن أضرارها/مخاطرها في القطاعات الزراعية.

23- ويسعى هذا البرنامج أيضاً إلى دعم المجتمعات المحلية والحكومات في تعميم أنشطة الوقاية من العواصف الرملية والترابية والتكيف معها ضمن أطر الحد من مخاطر الكوارث ذات الأخطار المتعددة وإدارتها، وتعزيز التعاون بين المناطق مصدر هذه العواصف والمناطق المتأثرة بها. وهذه هي القيمة المضافة لهذا البرنامج لأنها ستشجع على تقاسم البيانات على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني. وتشمل مجالات نشاط البرنامج المحددة ما يلي:

(أ) الصعيد الإقليمي

(أ) منصة لتبادل المعارف بين البلدان المشاركة لتعزيز الحوار والإجراءات المتعلقة بمكافحة العواصف الرملية والترابية وتدهور الأراضي وبناء القدرة على التكيف مع آثار تقلب المناخ على الزراعة والأراضي؛

(ب) تصميم وتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات (نشاط تمكيني) يستند إلى تقييم القدرات والاحتياجات الحالية لتمكين البلدان/المناطق من اتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بتدخلات تتماشى مع مقررات مؤتمر الأطراف بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية؛

(ج) وضع مؤشرات موحدة وأدوات مطورة لتقييم مصدر العواصف الرملية والترابية وأثرها على الزراعة، لدعم عملية إدارة المخاطر والتخطيط على الصعيد الوطني والإقليمي، وتيسير التكامل مع مؤشرات وأغراض تحييد أثر تدهور الأراضي.

(ب) الصعيد الوطني ودون الوطني

(أ) دمج إدارة مصادر العواصف الرملية والترابية في العملية الوطنية لتحديد أثر تدهور الأراضي من خلال تنفيذ ممارسات وأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي والتربة والاستخدام المعقول للمياه. ويشمل ذلك الاستثمار في خيارات الإدارة المستدامة للأراضي بهدف الحد من تدهور الأراضي والتصحر في مناطق مصادر العواصف الرملية والترابية المرتبطة بمراعي الماشية والأراضي الزراعية؛

(ب) تنظيم دورات تدريبية وأنشطة لبناء القدرات بشأن الأدوات والمنهجيات المتعلقة بالتنوع والتخطيط لمكافحة أثر العواصف الرملية والترابية، ولا سيما على الأراضي، بما في ذلك الزراعة، وعلى الروابط مع الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق غايات تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(ج) تعزيز إدارة العواصف الرملية والترابية من خلال تعميم الحد من مخاطر هذه العواصف على الزراعة ضمن العمليات السياسية الوطنية القائمة، بما في ذلك في التخطيط للحد من المخاطر المتعددة المخاطر/المتعددة القطاعات، و/أو تحييد أثر تدهور الأراضي، و/أو تخطيط التنمية الزراعية و/أو تخطيط التكيف مع تغير المناخ (مثل المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية).

24- وتعاونت الأمانة أيضاً مع منظمة الأغذية والزراعة في تحديد عناصر لإدماجها في المبادئ التوجيهية الطوعية للسياسات لمساعدة البلدان المتأثرة على إدماج مسألة العواصف الرملية والترابية في

السياسات وجداول أعمال التنمية ذات الصلة، بما في ذلك تحييد أثر تدهور الأراضي، مع التركيز على التخفيف من حدة المصادر البشرية المنشأ وتعبئة الخبرات في مختلف القطاعات والتخصصات عند وضع وتنفيذ السياسات والخطط المتصلة بهذه العواصف. والهدف من ذلك هو تزويد البلدان المتأثرة بمزيد المعلومات والتوجيهات لهيئة البيئة التمكينية الضرورية للحد بصورة متحكم فيها من مخاطر العواصف الرملية والترابية، باستخدام أدوات متعددة تتيجها مجموعة الأدوات والمساهمة في نهاية المطاف في التغييرات الإيجابية المتمثلة في الحد من آثار هذه العواصف على البشر والتخفيف من حدتها. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن مشروع عناصر المبادئ التوجيهية الطوعية للسياسات في الوثيقة ICCD/COP(15)/CRP.1.

ثالثاً - تحليل الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية

25- أجريت دراسة استقصائية بهدف تحديد الاحتياجات والثغرات والمجالات ذات الأولوية المحتملة التي قد تحتاج إلى جهود إضافية لمساعدة الأطراف المتأثرة على تعزيز تأهب وقدرة النظم الإيكولوجية المتأثرة والسكان المتأثرين على مجابهة الآثار الضارة والسلبية للعواصف الرملية والترابية. كما هدفت هذه الدراسة إلى توفير مدخلات لتحسين مجموعة الأدوات. وقد وُجّهت بالأساس إلى مراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية الإطارية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مع التركيز على المنظورات الوطنية بشأن مسائل العواصف الرملية والترابية.

26- وتضمنت الدراسة الاستقصائية 10 أسئلة تمثلت في أسئلة متعددة الخيارات، وأخرى برود مرّحة بحسب مدى الخطورة (من العليا إلى الدنيا)، وأخرى مفتوحة، وكذا أربعة أسئلة تتعلق بواقع البلدان المجيبة. وقد رد خمسة وخمسون بلداً على الدراسة الاستقصائية، وهو ما يمثل حوالي 30 في المائة من جميع الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر. وكانت النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية على النحو التالي، مع تقديم تحليل مفصل في المرفق الثاني بهذه الوثيقة:

(أ) تبين نتائج الدراسة الاستقصائية أن إدماج العواصف الرملية والترابية في مجالات السياسات الرئيسية يحتاج إلى مزيد من التعزيز. ورغم أن معظم البلدان المتأثرة بالعواصف الرملية والترابية تملك حداً أدنى من الأدوات السياساتية التي تسمح بالتأثير في مسألة العواصف الرملية والترابية، بل بمعالجتها بشكل مباشرة، توجد ثغرات كبيرة في مجالات السياسات والتخطيط الضرورية، مثل الرصد والحد من مخاطر الكوارث وتقييم الآثار وتدابير الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك الاستشارات الصحية؛

(ب) من بين البلدان المتأثرة بالعواصف الرملية والترابية، نحو الثلث فقط أعلن امتلاك برامج أو مبادرات للتخفيف من حدة مصادر هذه العواصف البشرية المنشأ، مما يشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا السياق. وتتيح الأهداف الوطنية الطوعية لتحييد أثر تدهور الأراضي أساساً راسخاً بالفعل لتلبية تلك الحاجة، بفضل العمليات المتطورة لتنفيذ البيانات ذات الصلة وجمعها/الإبلاغ عنها. وينبغي تقديم المزيد من الدعم والتوجيه لتحويل إجراءات التخفيف من حدة مصادر العواصف الرملية والترابية إلى إجراءات عملية وإدماجها في أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي. ويمكن لنهج أكثر منهجية وشمولية أن يحسن الاتساق والتنفيذ الفعال للسياسات المتصلة بالعواصف الرملية والترابية في جميع القطاعات، وأن يزيد إلى أقصى حد من الفوائد المشتركة لتحقيق أهداف التحييد وغيرها من أهداف إصلاح الأراضي؛

(ج) ثمة حاجة إلى مضاعفة وتحسين أنشطة المراقبة والرصد، وكذا المعلومات والبيانات المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، بما في ذلك البيانات المناخية، وبمصادر وآثار هذه العواصف، وبالقابلية للتأثر والمخاطر، وبأفضل الممارسات. وقد يفسر ذلك بأنه يتعدى الوصول إلى المعلومات والبيانات الموجودة، أو بأنه لا توجد هذه المعلومات والبيانات. وأشارت الدراسة الاستقصائية إلى النهج والمبادرات

المحتملة التي يمكن أن تساعد في سد هذه الفجوات في البيانات، ودعم صنع القرارات القائمة على العلم، وتعزيز العمل والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- '1' تفاعل/حوار بين السياسات والعلوم بشأن العواصف الرملية والترابية؛
- '2' مبادرة التعاون العلمي العالمي بشأن العواصف الرملية والترابية (التقييم ورسم الخرائط)؛
- '3' الشبكة العالمية للمعلومات/المعارف المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، بما في ذلك قاعدة بيانات لأفضل الممارسات؛
- '4' آلية (أو منصة) التعاون والتنفيذ على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تحديد الأهداف والمبادرات المشتركة للتخفيف من حدة المصادر؛
- '5' التدريب وتبادل المعارف.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

27- منذ انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف، حققت المداولات بشأن العواصف الرملية والترابية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نتائج مهمة، بما في ذلك اعتماد القرارات التي تعترف بأهمية التخفيف من حدة المصادر البشرية المنشأ لهذه العواصف كعنصر أساسي للحد من الأثر السلبي لهذه العواصف على جميع المستويات في سياق تنفيذ الاتفاقية وتحييد أثر تدهور الأراضي، وساهمت في العديد من أهداف التنمية المستدامة. والسياسات والإجراءات المتصلة بالعواصف الرملية والترابية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك أنشطة الأمانة، استرشدت أساساً بإطار السياسات للدعوة إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية. وأتيحت مجموعة كبيرة من الوثائق والمعلومات لمساعدة البلدان المتأثرة على بناء القدرات على مكافحة هذه العواصف. وهي تشمل الخلاصة الوافية والخريطة الأساسية العالمية لمصدر العواصف الرملية والترابية، ومجموعة الأدوات، ومواد تدريبية، بما في ذلك دورات التعلم الإلكتروني المخصصة، والدروس المستفادة من المشاريع التجريبية. وقد وضعت كلها بالتعاون مع العديد من الشركاء والخبراء. وهي توفر أساساً قوياً لتشجيع اعتماد المزيد من الإجراءات على جميع المستويات بشأن هذه العواصف.

28- والفجوات المعرفية ونقص المعلومات، إلى جانب العديد من الشكوك المرتبطة بدورة التراب العالمية وتفاعلاتها مع المجتمع البشري والنظم الإيكولوجية، تمثل إلى حد بعيد أحد أهم التحديات التي تعترض التصدي للعواصف الرملية والترابية. وتسلط نتائج الدراسة الاستقصائية الضوء على الأدوات التي تستخدمها الأطراف المتأثرة بهذه العواصف لمواجهة التحديات ذات الصلة، بطرق منها تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف.

29- والقرارات الجريئة والاستشرافية المتعلقة باتخاذ إجراءات ملموسة لكن استباقية ستساعد الأطراف المتأثرة على التكيف بشكل أفضل مع المخاطر التي تشكلها هذه العواصف، وبناء قدرة السكان المتأثرين على التكيف والرفع من مستوى تأهبهم في سياق تنفيذ الاتفاقية وتحييد أثر تدهور الأراضي، مع تيسير الوصول إلى المعلومات والأدوات ذات الصلة، مثل المبادئ التوجيهية السياساتية وأدوات دعم القرارات التي تتيحها الخلاصة الوافية ومجموعة الأدوات. وستعزز هذه القرارات أيضاً التعاون والشراكة على جميع المستويات فيما بين القطاعات وأصحاب المصلحة ومختلف أنواع الخبرات والتخصصات، مع مراعاة آثار العواصف الرملية والترابية على الأبعاد المتنوعة للمجتمع البشري والبيئة.

30- وفي ظل هذه الاستنتاجات، قد يود مؤتمر الأطراف النظر، في دورته الخامسة عشرة، في مشروع المقرر المتعلق بمكافحة العواصف الرملية والترابية، على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/COP(15)21.

المرفق الأول

موجز لعناصر خطة العمل وما يرتبط بها من نشاط تابع لتحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية

أولاً- العنصر 1 من خطة العمل: التعاون والحوار بين وكالات الأمم المتحدة بشأن العواصف الرملية والترابية

النشاط 1-1: المضي في تعزيز عمل تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية وفي توسيع عضويته؛ والنظر في توسيع التحالف ليشمل الجهات الفاعلة الرئيسية من القطاعين العام والخاص من جميع أنحاء العالم.

النشاط 1-2: المضي في عقد اجتماعات عامة منتظمة للتحالف على شبكة الإنترنت (أي مرتين في السنة على الأقل) وفي عقد اجتماعات خاصة حسب الاقتضاء لأغراض التخطيط، فضلاً عن اجتماعات الأفرقة العاملة الخمسة.

النشاط 1-3: النظر في وضع سلسلة مشاريع بارزة وعالية الأثر يمكن أن يشارك فيها عضوان/شريكان أو أكثر من التحالف، بما في ذلك البلدان المتضررة، وتسريع وتيرتها.

النشاط 1-4: ضمان تنسيق الأنشطة والمشاريع التي تتعلق بالعواصف الرملية والترابية ويضطلع بها جميع أعضاء التحالف مع أنشطة/مشاريع مماثلة يجري تنفيذها أو يخطط لها أعضاء آخرون.

النشاط 1-5: المشاركة في عدد كبير من الأحداث الدولية والإقليمية رفيعة المستوى، من خلال عضو واحد أو أكثر من أعضاء التحالف، لتسليط الضوء على التعاون بين الوكالات لدى جمهور واسع النطاق وزيادة الوعي بقضايا العواصف الرملية والترابية.

ثانياً- العنصر 2 من خطة العمل: الدعوة وزيادة الوعي

النشاط 1-2: وضع استراتيجية اتصال بسيطة ومباشرة تسمح بالتوجه إلى المستفيدين الرئيسيين وأصحاب المصلحة الآخرين (البلدان المتأثرة، وباقي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص).

النشاط 2-2: وضع تطبيق للعواصف الرملية والترابية يسهل الوصول إليه واستخدامه ويوفر معلومات عنها، بما في ذلك التنبؤات ذات الصلة، وعن تدابير التخفيف منها، فضلاً عن الإشعارات الصحية.

النشاط 2-3: وضع سلسلة مواد (على الإنترنت أساساً) يمكن استخدامها لتقديم شرح أفضل للعواصف الرملية والترابية ولآثارها المحتملة والفعلية، ولما يمكن للكيانات/الأفراد القيام به للتأهب لهذه الظواهر والمساعدة في التخفيف من آثارها.

النشاط 2-4: وضع خارطة طريق محددة بشكل تدريجي (مع رسوم بيانية) يمكن استخدامها أيضاً لشرح تحديات العواصف الرملية والترابية بالنسبة لصانعي القرار والسكان المحليين المتأثرين وكيفية معالجتها.

النشاط 2-5: وضع جدول زمني للأحداث المتصلة بالعواصف الرملية والترابية التي يمكن استخدامها للترويج لقضايا العواصف الرملية والترابية والتحالف ذي الصلة والتوعية بهما.

ثالثاً- العنصر 3 من خطة العمل: تبادل المعلومات وبناء القدرات

النشاط 3-1: وضع قائمة افتراضية بجميع النماذج والأدوات المتاحة للتعامل مع أحداث العواصف الرملية والترابية طوال دورة حياتها وفي جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث (من الوقاية إلى التعافي)، وكذلك بمختلف أنواع التقييمات، مع التركيز على تجميع روايات النجاح من مصادر متنوعة.

النشاط 3-2: جمع نتائج البحوث (المقالات العلمية، وما إلى ذلك)، وقواعد البيانات الرئيسية والمعارف المتخصصة التي تسمح بزيادة فهم أحداث العواصف الرملية والترابية.

النشاط 3-3: إجراء تحليل للثغرات بهدف تحديد مراحل دورة حياة العواصف الرملية والترابية التي تتعدم البيانات بشأنها، وقد يتعين إجراء دراسة أكثر عمقا؛ ثم ضمان إجراء البحوث العلمية التي ستساعد في معالجة الثغرات المحددة في نهاية المطاف.

النشاط 3-4: تحديد أسباب عدم تنفيذ تدابير التخفيف من مصادر وآثار العواصف الرملية والترابية من قبل المستفيدين الرئيسيين، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وإتاحة هذه المعلومات من خلال القائمة الافتراضية.

النشاط 3-5: تشجيع الدراسات (وربما تنظيم مؤتمر أو أكثر) لبحث آثار العواصف الرملية والترابية من منظور جنساني وعلى سبل العيش، بما في ذلك الجوانب الإنسانية ذات الصلة والمخاطر السياسية المتصلة بهذه العواصف.

النشاط 3-6: تخطيط وتنظيم دورات تدريبية على الصعيد الوطني والإقليمي، تستهدف مختلف القطاعات الحكومية بالنظر إلى الطابع المشترك بين القطاعات والتخصصات لآثار العواصف الرملية والترابية.

النشاط 3-7: تخطيط وتنظيم برامج تدريبية متعددة التخصصات لفائدة مراكز التنسيق الوطنية والجهات صاحبة المصلحة وغيرها من الكيانات ذات الصلة، مع الاعتماد ربما على الوحدات التدريبية لأمانة الاتفاقية بشأن العواصف الرملية والترابية.

النشاط 3-8: تخطيط وتنظيم دورات تدريبية لفائدة جماعات المعونة الدولية والمعونة الإنسانية، مع التركيز على تقديم المشورة للمجتمعات المحلية للمساعدة في الاستعداد والتصدي لأحداث العواصف الرملية والترابية.

رابعاً- العنصر 4 من خطة العمل: إنشاء "منصة" بشأن العواصف الرملية والترابية

النشاط 4-1: إنشاء "منصة - منتدى" على شبكة الإنترنت تعنى بالعواصف الرملية والترابية وتضم قاعدة بيانات للتقييمات/المقالات/الدراسات/الأدوات المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، وتكون متاحة لجميع أعضاء التحالف والبلدان المتأثرة وعموم الجمهور.

النشاط 4-2: ضمان أن تعطي المنصة - المنتدى الأولوية لاتباع نهج "علمي تشاركي" تصاعدي ولتقديم تقارير عن عملها في الزمن الحقيقي، بما في ذلك من خلال استخدام خرائط تفاعلية مزودة بوظائف تسمح للأفراد بتنزيل معلومات حديثة أو محلية.

النشاط 4-3: تضمين المنصة - المنتدى منتجات مرتبطة بالعواصف الرملية والترابية (ككتيبات وأدلة ونشرات إخبارية وما إلى ذلك)، ورزنامات الأحداث، وخرائط الطريق التي يتعين وضعها تحت العنصر 2 أعلاه.

النشاط 4-4: تضمين المنصة - المنتدى أيضاً سجلاً محدثاً للأنشطة/المشاريع الحالية والمقررة لبناء القدرات في مجال العواصف الرملية والترابية كي يطلع عليها مستخدمو المنصة.

خامساً- العنصر 5 من خطة العمل: جمع الأموال/تعبئة الموارد

النشاط 5-1: البدء بتحديد مجموع كيانات/آليات التمويل المحتملة التي يمكن استهدافها في سياق جهود تعبئة الموارد.

النشاط 5-2: وضع سلسلة من المقترحات (تتراوح بين التخفيف من حدة المصدر إلى الإنذار المبكر وأنشطة التنبؤ والتثقيف والتوعية) لتشجيع المانحين على تقديم مساهمة مالية تراعي الاحتياجات ذات الأولوية القصوى للشركاء الإقليميين والبلدان المتأثرة ارتباطاً بالعواصف الرملية والترابية.

النشاط 5-3: تنظيم "حلقة عمل بين المانحين والمستفيدين" لأعضاء التحالف والبلدان المتأثرة لتشجيع المانحين المحتملين على دعم المشاريع والتعهد، إما بشكل عام أو بناء على طلبات تمويل محددة، بتقديم تبرعات.

النشاط 5-4: بالنسبة لأي مقترح تمويل، تحديد عضو التحالف الذي سيقود العملية من المراحل الأولى وسيساعد البلد/المنطقة على التواصل مع المانحين المحتملين ومتابعة الاتصالات الأولى.

النشاط 5-5: مساعدة الكيانات الإقليمية والبلدان في جميع مراحل وضع وتقديم مقترحات تمويل ومطابقة الموارد المتاحة/المحتملة مع احتياجاتها المحددة فيما يتعلق ببناء قدرات التصدي للعواصف الرملية والترابية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

النشاط 5-6: زيادة القيمة المضافة لمقترحات التمويل قدر الإمكان بإشراك شركاء من القطاع الخاص مثل شركات التأمين وخدمات الطقس، وذلك مثلاً عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

النشاط 5-7: إنشاء سجل دينامي لمقترحات التمويل ووضعها والاحتفاظ به.

تحليل موجز للتحقيق في العواصف الرملية والترابية

- 1- أفاد 47 بلداً بأن تأثره إما ناجم عن مصادر التراب المحلية و/أو عن نقل التراب لمسافات طويلة (بما في ذلك التآكل بسبب الرياح). وأكد ثلث هذه البلدان أن العواصف الرملية والترابية تمثل جزءاً من سياساتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.
- 2- وأفاد 41 بلداً (87 في المائة) يعتبر نفسه متأثراً بالعواصف الرملية والترابية بأن يملك تدبيراً سياسياً أو أكثر بشأن العواصف الرملية والترابية، بما في ذلك: '1' استراتيجيات الحد من مخاطرها؛ و'2' نظم الرصد والتنبؤ؛ و'3' نظام للإنذار المبكر (بما في ذلك في إطار نظام إنذار مبكر متعدد الأخطار)؛ و'4' المشورة الصحية؛ و'5' تدابير الاستجابة لحالات الطوارئ؛ و'6' التشريعات واللوائح (معايير البناء، ولوائح المرور، ومراقبة نوعية الهواء، وما إلى ذلك)؛ و'7' الترتيبات المؤسسية (اللجان، وهيئات التنسيق المشتركة بين القطاعات، وما إلى ذلك)؛ و'8' خطة وسياسة إدارة مصادر العواصف الرملية والترابية. وكان "نظام الإنذار المبكر" أكثر التدابير المذكورة، تليه "نظم الرصد والتنبؤ" و"التشريعات واللوائح" ذات الصلة. وفي حين أفاد 25 بلداً (أكثر من 60 في المائة من البلدان التي تملك تلك التدابير) بأن لديه سياسة أو اثنتين لمعالجة مسألة العواصف الرملية والترابية، أبلغ 13 بلداً (31 في المائة) عن امتلاكه ما بين 3 و5 سياسات في هذا الصدد. ولدى ثلثة من البلدان (3) ما بين 6 و8 سياسات.
- 3- وأبلغ 36 بلداً عن امتلاكه مصادر للعواصف الرملية والترابية، وأبلغ 13 بلداً (36 في المائة) عن وجود برامج ومبادرات تتصل مباشرة بإدارة مصادرها البشرية المنشأ على الصعيد دون الوطني والوطني. وترتبط غالبية هذه المبادرات بخطة واستراتيجيات أوسع نطاقاً لإصلاح النظم الإيكولوجية، بما فيها تلك المرتبطة بتحديد أثر تدهور الأراضي. وفي إطار هذا الموضوع، أدرج عدد قليل من البلدان أيضاً خطأً واستراتيجيات أوسع نطاقاً لإصلاح النظم الإيكولوجية يمكنها أن تسهم في التخفيف بشكل كبير من حدة مصادر هذه العواصف، وإن لم تركز هذه الخطط والاستراتيجيات صراحة لإدارة هذه المصادر.
- 4- وفيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان ارتباطاً بالعواصف الرملية والترابية، تركز الاستجابات على نقص المعلومات والبيانات، ثم على نقص أنشطة التوعية. واعتبرت غالبية البلدان المحيية أن بيانات ملاحظة ورصد حدوث العواصف الرملية والترابية تشكل التحدي الأكثر ضغطاً الذي يتعين التصدي له، لأنها ضرورية أيضاً للتنبؤ بهذه الظواهر والإنذار المبكر بها. وأعقبت ذلك المعلومات المتعلقة بمصادر العواصف الرملية والترابية وبالمخاطر والآثار، وهي العناصر الرئيسية لاستراتيجية شاملة للحد من مخاطر العواصف الرملية والترابية، بما في ذلك عناصر الإنذار المبكر والتخفيف من حدة المصادر.
- 5- وأتيحت للبلدان المحيية فرصة تقديم معلومات إضافية بشأن الاحتياجات ذات الأولوية من المعلومات والبيانات للتصدي للعواصف الرملية والترابية باستخدام سلم من 1 إلى 5. وتعكس هذه المعلومات التحديات القائمة، وقد وصفت البلدان بالتفصيل التدابير الملموسة التي يمكن تنفيذها أو المجالات التي تعتبر فيها التدخلات ضرورية في سلسلة من الفئات. وتشمل هذه الأولويات التي يمكن تنفيذها مختلف المبادرات العلمية والتقنية التي تتمثل في: الرصد، ورسم الخرائط، وتقييم القابلية للتأثر والمخاطر، وتقييم الآثار (الصحة والاقتصاد والبيئة)، وإنشاء شبكة عالمية للمعلومات والمعارف بشأن العواصف الرملية والترابية، والحوار بين السياسات والعلوم، وذلك ضمن جملة أمور أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المحيية حددت تدابير السياسات والحكمة والتعاون كأولويات لهيئة بيئية تمكينية وبناء القدرات على تعزيز التدابير بشكل استباقي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البلدان المحيية آراء بشأن

الاحتياجات من المعلومات المتعلقة بالتدابير أو أفضل الممارسات المتصلة بتخفيف آثار العواصف الرملية والترابية (الصحة والزراعة والنقل والمصدر وما إلى ذلك) والتي تنطبق في سياقها الوطني أو يمكن تكييفها معه. وطُلب إلى هذه البلدان تصنيف التدابير والمجالات وفقاً لفعاليتها في تحفيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي بشأن العواصف الرملية والترابية. وتمثلت المجالات/التدابير الرئيسية الثلاثة في: '1' تقاسم المعلومات/البيانات وتبادلها (مثل الرصد والملاحظة)؛ و'2' المبادرات المشتركة في مجالي البحث والعلوم (التقييم ورسم الخرائط)؛ و'3' التدريب وتبادل المعارف. بيد أنه اعتُبرت مجالات أخرى ذات أهمية خاصة، دون أن تسجل ثغرات كبيرة في المجالات المقترحة للتعاون دون الإقليمي والإقليمي. وعلى سبيل المثال، يعتبر التعاون بشأن التخفيف من حدة المصادر البشرية المنشأ أقل المجالات تحسلاً على التقدير "5" وأكثرها تحسلاً على التقدير "4".

6- ودعت البلدان المجيبة أيضاً إلى تقديم آرائها بشأن أفضل سبل تعزيز التدابير الإقليمية والعالمية بشأن العواصف الرملية والترابية. وصُنفت التدابير والنهج المقترحة في أربع مجموعات. وقُدِّمت العديد من الاقتراحات ضمن الفئة "تبادل المعارف والمعلومات"، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات لأفضل الممارسات، وتبادل المعلومات والبيانات (وتقاسمها)، وتقديم المعلومات ذات الصلة بشكل فعال. وثمة فئة رئيسية أخرى تتمثل في "السياسات والحوكمة والتعاون"، اقترحت في إطاره البلدان المجيبة نهجاً قائمة على الصكوك والمؤسسات، مثل إنشاء هيئة تفاعل بين السياسات والعلوم/فرقة خبراء معنية بالعواصف الرملية والترابية وآلية (أو منبر) للتعاون والتنفيذ، ووضع أهداف إقليمية ودون إقليمية وكذا خطة عمل. واقترحت أخرى نهجاً قائمة على المشاريع لتعزيز التعاون، مثل المبادرات العلمية والإقليمية (التقييمات، وما إلى ذلك) التي يمكن لكل بلد أن يشارك فيها. ويبدو أن هذين المنظورين يربطان التقدم المحرز في مجال السياسات والحوكمة بالتقدم المحرز في التعاون. واقترح 10 بلدان "التخفيف من حدة المصادر"، المرتبط بتحييد أثر تدهور الأراضي، كخيار لتعزيز التدابير المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية وتعزيز التعاون الإقليمي (دون الإقليمي) من خلال مبادرات مشتركة. وأخيراً، اقترح عدد أقل من البلدان "التدريب وبناء القدرات" كمجال من شأنه أن يعزز التدابير العالمية والإقليمية للتصدي للعواصف الرملية والترابية.